النهار -١-٠٩-٢٠٢٢

فيتش": التصنيف الائتماني للبنان في القعر

أبقت وكالة التصنيف الدوليّة "#فيتش" تصنيفها الإئتماني الطويل الأمد بالعملات الأجنبيّة للدولة ال#لبنانيّة عند حالة التخلّف عن الدفع المقيّدة (Restricted Default)، كما وأبقت الوكالة التصنيف الإئتماني القصير الأمد بالليرة اللبنانيّة وبالعملات الأجنبيّة عند "C" والتصنيف الإئتماني الطويل الأمد بالعملة المحليّة عند"CC "، وتصنيف السقف السيادي عند."CCC"

عزت الوكالة تصنيف الـ"RD"السيادي إلى تخلّف الحكومة عن دفع سندات اليوروبوند التي استُحقت في ٩ آذار ٢٠٢٠. وأضافت الوكالة، أنّ الحكومة توقّفت عن دفع سندات اليوروبوندز بالعملات الأجنبيّة بانتظار عمليّة إعادة هيكلة الدين، فيما لا تزال تدفع مستحقّاتها بالعملة المحليّة.

وبحسب وكالة "فيتش"، فقد توصّل لبنان إلى اتّفاق مع صندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠٢٢ للحصول على تمويل خارجي لفترة تمتدّ على ٤ سنوات وبقيمة ٣ مليارات د.أ. بهدف مساندة برنامج إصلاحي مالي واقتصادي شامل. ولكّن الوكالة أشارت إلى أنّ وقت البدء بتنفيذ البرنامج غير أكيد، بسبب المشهد السياسي في لبنان، والذي من شأنه أن يعرقل تنفيذ الخطوات المطلوبة للحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق.

في هذا الإطار، أشارت وكالة "فيتش" إلى وجود عدد كبير من الخطوات يطلب تنفيذها صندوق النقد، كموافقة مجلس الوزراء على استراتيجيّة لإعادة هيكلة المصارف، وموافقة المجلس النيابي على تشريعات لتسوية القضايا المصرفيّة العاجلة، وقانون جديد للسريّة المصرفيّة وموازنة العام ٢٠٢٢. وقد اشترط صندوق النقد أيضاً أن يتمّ توحيد أسعار الصرف، ترافقاً مع تطبيق الكابيتال كونترول، والتدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان، والبدء بتقييم كلٍّ من أكبر ١٤ مصرفاً. وبحسب الوكالة، يبدو أنّ السلطات اللبنانيّة قد بدأت بإحراز تقدّم في بعض هذه المطالب، كالبدء بتعديل قانون السريّة المصرفيّة، وشبه إتمام التدقيق الجنائي في مصرف لبنان، كما ومن المتوقّع أن يتمّ تحديث وإشراع موازنة العام ٢٠٢٢ في القريب العاجل.

وبحسب وكالة "فيتش"، فإنّ أحد المشاكل الرئيسيّة هو الرصيد الصافي السلبي للإحتياطات بالعملة الأجنبيّة لدى مصرف لبنان وتداعياته على المصارف والمودعين. وبالتفاصيل، كشفت وكالة "فيتش»"، أنّ مطلوبات المصارف بالعملات الأجنبيّة لدى مصرف لبنان قد بلغت ١٠٤ مليارات د.أ. مع نهاية شهر حزيران ٢٠٢٢، في حين بلغت توظيفات المصارف بالعملة الأجنبيّة لدى مصرف لبنان ٧٩ مليار د.أ. ولكنّها غير متوفّرة لها، بما أنّ إجمالي إحتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبيّة قد وصلت إلى ١١ مليار د.أ. مع نهاية شهر حزيران ٢٠٢٢ (دون احتساب إحتياطات الذهب التي تقدّر قيمتها بـ١٧ مليار د.أ. والتي تتطلّب تشريع قانون في مجلس النوّاب لبيعها، وسندات اليوروبوندز لدى مصرف لبنان والبالغة قيمتها ٥,٠٣ مليار د.أ.).

وقد كشفت "فيتش" عن غياب التوافق بين الحكومة والقطاع المالي حول كيفيّة معالجة الشحّ بالدولار الأميركي وتوزيع الخسائر. وقد ذكرت أنّ البيئة الماكرواقتصاديّة السائدة قد تدهورت بشكلٍ جذريٍّ بسبب القيود على التحاويل (Capital Control) وشحّ العملات الأجنبيّة وارتفاع مستويات التضخّم ما أعاق الحركة التجاريّة.

وقد أشارت الوكالة إلى مشكلة تعددّ أسعار الصرف، والتي تشمل سعر الصرف الرسميّ، والذي هو عند ١،٥٠٧ ليرات لبنانيّة للدولار الأميركي الواحد وسعر الصرف المتقلّب في السوق السوداء والذي بلغ مستوى الـ٣٠،٢٠٠ ليرة لبنانيّة للدولار الأميركي الواحد مع نهاية شهر تمّوز ٢٠٢٢.

وقد قدّرت وكالة "فيتش" أيضاً، أنّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي قد انكمش بنسبة ٢٦% في العام ٢٠٢٠ وبنسبة ٥% في العام ٢٠٢١، مع توقّعات بأن ينكمش بشكلٍ إضافي في العام ٢٠٢٢، مع العلم أنّ الحركة الإقتصاديّة في القطاع الخاصّ بدأت تستقرّ. وقد أشارت الوكالة، أنّ متوسّط تضخّم الأسعار قد بلغ نسبة ٢٠٠% سنويّاً في العام ٢٠٢٢ (مقارنةً بمتوسّط تضخّم أسعار بلغ ١٥٥% في العام ٢٠٢١ و٨٥% في العام ٢٠٢٠).

وقد علّقت وكالة "فيتش" على أنّ تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي قد رفع نسبة الدين العام من الناتج المحلّي الإجمالي إلى ٣٦١%، وهو ضعف المستوى الذي سُجّل في العام ٢٠١٩. في هذا الإطار، علّقت الوكالة أيضاً، أنّ مستوى الدين في العام ٢٠٢٢ وما بعد، سيعتمد على أي معايير جديدة إعادة هيكلة للدين. وقد أشارت إلى أنّ صندوق النقد الدولي قد توقّع أن ينخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي إلى ١٢٧% في العام ٢٠٢٢ قبل أن ينخفض بشكل تدريجي إلى ١٠٠% في العام ٢٠٢٦.

وقد قدّرت وكالة "فيتش" أنّ التضخّم قد تسبّب بتراجع قيمة الدين بالعملة المحليّة إلى ٤٩% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢١، وهي نسبة أقل من نصف تلك التي سُجّلت في العام ٢٠١٩. في هذا الإطار، فقد أشارت الوكالة، أنّ الحكومة اللبنانيّة ذكرت أنّ الدين العام بالعملة المحليّة لن يُشمل في إعادة هيكلة الدين العام، كما ذُكر في برنامج صندوق النقد. ولكنّ وكالة التصنيف قد علّقت على عدم اليقين حول مسألة إعادة هيكلة الدين العام بالعملة المحليّة كون المحادثات مع المستثمرين لا تزال متوقّفة، وأنّ أي إعادة هيكلة للدين سوف تتسبّب بإصلاح شامل للقطاع المالي.

من جهةٍ أخرى، فإنّ موازنة العام ٢٠٢١ تُظهر بعض التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها، مقارنةً بعجز بلغ نسبة ١١% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٩، في ظلّ تعليق خدمة الدين الخارجي، وتحويل مصرف لبنان للدين بالعملة الأجنبيّة إلى دين بالليرة لبنانيّة وعدم وجود موازنة بعد العام ٢٠٢٠.

بالتفاصيل، فقد علّقت وكالة "فيتش" أنّ موازنة العام ٢٠٢٠ تُظهر بعض التقشّف لجهة النفقات الحكوميّة مع بعض الزيادة في الإيرادات نتيجة زيادة نسبة التضخّم، لاسيّما أنّ الرسوم الجمركيّة لا تزال تُحتسب وفقاً لسعر الصرف الرسمي. وقد كشفت الوكالة أنّ صندوق النقد يتوقّع أن يزيد العجز المالي بنسبة ٧% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢٢، قبل أن يتراجع إلى نسبة ٢% في العام ٢٠٢٦، في حال تمّ اعتماد الإصلاحات المطلوبة في اتّفاق صندوق النقد.

من منظارٍ آخر، كشفت الوكالة بأنّ عجز الحساب الجاري قد إنكمش إلى نسبة ١٠% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢١، مقارنةً مع نسبة ٢٠% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٩، نتيجة تراجع فاتورة الإستيراد بنسبة ٣٠% وارتفاع صافي تدفقات التحويلات المالية وتعليق سداد الدين الخارجي. وتقدّر وكالة "فيتش"، أنّ ضعف الطلب المحلّي وقلّة التمويل الخارجي سوف يخفّفان من عجز الحساب الجاري في العام ٢٠٢٢.

أخيراً، أشارت الوكالة إلى أنّها ستعيد النظر إيجابيّاً بتصنيف لبنان في حال توصّلت الحكومة إلى إتّفاق إعادة هيكلة مع دائنيها، ونجحت في تطبيق هذا الإتّفاق. كما ويمكن أن يعاد النظر إيجابيّاً بالتصنيف الإئتماني الطويل الأمد بالعملة المحليّة في حال إعادة هيكلة الدين لم تشمل الدين المحلّي. من ناحية أخرى، أعلنت الوكالة أنّها ستخفّض التصنيف الإئتماني الطويل الأمد بالعملة المحليّة إلى "C" في حال تمّ التوصّل إلى اتّفاق لإعادة هيكلة الدين بالعملة المحليّة وإلى "RD" في حال حصول تخلّف عن دفع هذا الدين من دون التوصّل إلى إتّفاق لإعادة هيكلته.